استياء شعبي واسع جراء تفاقم أزمة الكهرباء

الأمناء / محمد السلامي - سامح عبدالوهاب:

تفاقمت أزمة الكهرباء في العاصمة عدن ومحافظتي لحج وأبين خلال الأيام الأخيرة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي تسبب بحالة من الاستياء في أوساط المواطنين جراء استمرار تراجع الخدمة وطول زمن ساعات الانطفاء دون وجود معالجات للحد من التدهور الذي تشهده الخدمة.

وبحسب آخر تحديث لكهرباء عدن فقد بلغت ساعات الانقطاع المبرمج سبع ساعات ونصف مقابل ساعتين تشغيل، بينما بلغت عدد المحطات العاملة محطتين فقط، هي محطة المنصورة وبتروميسلة من أصل 16 محطة توليد أصبحت خارج الخدمة، وسط تحذيرات من قرب نفاد وقود محطة المنصورة ما لم يتم تزويدها بمخصص الوقود.

انقطاع الكهرباء للشهر الثاني

في محافظة لحج، وتحديدًا في مديرية يهر، قال مدير كهرباء المديرية جبران هيثم: "إن المديرية تعاني من انقطاع الكهرباء للشهر الثاني، حيث يعيش أهالي المديرية في ظلام دامس نتيجة نفاد مادة الديزل من محطة التوليد ولم يتم صرف مخصصات المديرية، مما أدى إلى خروج محطة التوليد".

وأشار إلى أن هذا الوضع جعل فرع مؤسسة الكهرباء بالمديرية في موقف محرج أمام المواطنين واستيائهم العام من بقائهم بدون كهرباء للشهر الثاني.

وطالب بصرف مخصصات مادة الديزل للمديرية بصورة عاجلة وإنهاء هذه الأزمة التي فاقمت من معاناة المواطنين بالمديرية.

ساعة واحدة في اليوم

إلى ذلك تشهد مديريتا الحوطة وتبن انقطاعات متواصلة للكهرباء والتي دخلت أيضا شهرها الثاني دون أي حلول أو معالجات جذرية لهذه الإشكالية التي يجري حاليا حلها بالحلول الترقيعية بمعدل ساعة واحدة في بعض الأيام بينما باقي الأيام تشهد انقطاعا كاملا لها.

هذا ودخلت المديريتان أسبوعا خامسا على التوالي في ظل انعدام الخدمة إلا من ساعة واحدة في اليوم، الأمر الذي أجبر المواطنين على العيش في ظلام دامس، وسط تعطل الكثير من الأعمال المنزلية نتيجة توقف الأجهزة التي تعمل بالكهرباء منها الثلاجات الغسالات وخلاطات العصائر وكاويات الملابس وأجهزة الكمبيوتر وغيرها.

وقال عدد من المواطنين بالحوطة وتبن إن انقطاع الكهرباء خلال فصل الشتاء يمثل مشكلة غريبة، حيث لم يسبق أن شهدت الأعوام السابقة هذه المشكلة في هذا الفصل، خاصة وأن استهلاك الكهرباء أقل مما هو عليه في فصل الصيف.

مصادر رسمية أفادت بأن انقطاع الكهرباء كان نتيجة لخروج محطات التوليد بالحوطة وتبن وتوقفها عن توليد الطاقة بالمحطات الحكومية ولم تذكر الطاقة المشتراة ودورها في تغطية العجز القائم وما إذا كان هناك كميات من الديزل تصلها ام أنها تعاني من الإشكالية نفسها.

من جانبهم طالب أهالي الحوطة وتبن بتدخل المجلس الرئاسي والحكومة وقيادة المحافظة ومؤسسة الكهرباء بالمحافظة في إيجاد الحلول العاجلة والسريعة والذي سبق وأن تم مناشدتهم بها ولم يجد المواطن الاستجابة حتى هذا اليوم.

مدير أمن عدن يؤكد أهمية دور التحكيم التجاري في تعزيز الحالة الأمنية في المحافظة

الأمناء / صديق الطيار:

أشاد اللواء مطهر علي ناجي الشعيبي، مدير أمن العاصمة عدن، بدور مركز عدن للتحكيم الدولي في الفصل وتسوية المنازعات التي تنشأ بين الفينة والأخرى بين التجار والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارية المختلفة في مدينة عدن، بأقصر وقت وأقل مجهود، مؤكداً أن ذلك من شأنه أن يسهم في تعزيز الحالة الأمنية في المحافظة.

جاء ذلك في اللقاء الذي جمع المستشار د. فيصل بن مهري، رئيس مركز عدن الدولي الحديث للتحكيم وتسوية المنازعات - عضو المحكمة الدولية لتسوية المنازعات - إنجلترا، بسيادة اللواء مطهر الشعيبي، في مكتبه بإدارة أمن العاصمة عدن.

وناقش اللقاء قضية الطفرة النوعية التي تشهدها مدينة عدن في الجانب التجاري والاستثماري، والمنازعات التي قد تطرأ من حين لآخر بين التجار والمستثمرين، وانعكاس ذلك على الحالة الأمنية في المدينة.

وأكد المهري والشعيبي أهمية نشر مفهوم التحكيم التجاري لدى التجار والمستثمرين، وتوضيح أهمية إدراج شرط التحكيم في العقود التمويلية والتجارية، ومساهمة مراكز التحكيم في حل النزاعات ذات الطابع المالي والتجاري والاستثماري والصناعي والمصرفي وغيرها في العاصمة عدن، وتوضيح حاجة التجار والشركات بجميع أنواعها والمصارف والبنوك وكل علاقة ذات طابع تعاقدي لهذا النوع من التحكيم للفصل بين المنازعات بينهم بأقصر وقت وبأقل جهد ومال، وأيضاً لتخفيف العبء على المحاكم الوطنية.

من جانبه، أكد اللواء مطهر الشعيبي على أهمية التحكيم التجاري الذي يعتبر أحد البدائل لتسوية المنازعات، سواء بين الأفراد أو الشركات وسواء كانت المنازعات في الجانب المدني أو التجاري، بدلاً من اللجوء إلى القضاء العام الذي يصاحب التقاضي عبره الكثير من الإجراءات والوقت، مشيراً إلى أن إطالة فترة التقاضي في المحاكم قد تكون له نتائج سلبية على الجانب الأمني.

وأوضح الشعيبي أن عمليات التحكيم عبر مراكز التحكيم تخفف من احتقان الخصومات، وتفضي إلى استتباب الأمن على الصعيد العام والخاص، ونشر المودة والمحبة بين التجار والمستثمرين بصفة عامة، «وتسهل عملنا كرجال أمن في تحقيق جانب من جوانب الأمن في العاصمة عدن.

إعلان المناقصة رقم (2) لعام 2024م

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في انزال المناقصة العامة رقم (2) لسنة 2024م، والخاصة بشراء ملابس العاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن - تمويل ذاتي .

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/ التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصات.

تلفون: 967200168 +

تلفاكس: 967201541 +

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (50,000) ريال يمني لا يرد.

- آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم: الخميس الموافق 22/ 2 /2024م.

- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه أسم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء وأسم مقدم العطاء, وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع وقدره (922,000 الف ريال يمني) صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني أو ضمان نقدي.
2. البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول.
4. البطاقة الزكوية سارية المفعول.
5. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.
6. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
7. الالتزام بتوفير بطائق الأصل غير منتهية.

- فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.

- يجب تقديم العطاءات إلى الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات (مدير إدارة المناقصات و المزايدات).

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو يوم: الثلاثاء الساعة (11:00 صباحًا) الموافق: 27 /2/ 2024م, ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في القاعة الكبرى للتسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (24) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني: (www.portofaden.net)